كيفية تحديد الهوية الاقتصادية للدولة العراقية والتحديات السيادية الاقتصادية والمالية

د . مسعود حيدر رستم

وكيل وزارة المالية

يشكل الاقتصاد حجر الأساس لبناء الدولة وعاملًا جوهريًا للاستقرار لكونه يسهم في خلق القيم الاجتماعية وتمثيل تشكل الدولة السياسي، ويعاني العراق من ظروف صعبة بسبب الاختلالات الهيكلية، رغم ما يمتلكه من موارد اقتصادية حيث جعلت الإدارة الاقتصادية للدولة أن يكون الاقتصاد العراقي اقتصادًا أحاديًا يعتمد على مورد النفط فقط، لذلك يجب التوجه إلى الإصلاح الاقتصادي من أجل صناعة تنمية شاملة مبنية على تجارب الدول الأخرى، بإعطاء دور للقطاع الخاص وكذلك تنويع اقتصاد بلدنا، بالاعتماد على المقومات الاقتصادية بما فيها الموارد البشرية الموجودة لصياغة انطلاقة تنموية للاقتصاد الوطني العراقي. بعد تحرير العراق عام ٢٠٠٣ تبين بشكل واضح عدم وجود منهج فكري لدى القوى السياسية للاقتصاد العراقي وتحويلها إلى اقتصاد السوق، حيث تم تغيير النظام الاقتصادي من الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وتم إهمال الجانب التشريعي ولم يتم وضع رؤية استراتيجية واضحة المعالم لعقد أو عقدين قادمين، حيث إن أصحاب القرار لم يكن لديهم وضوح الأولويات بهدف تحويل قطاع النفط من كونه قطاعًا مهيمنًا ومموّلًا إلى قطاع منتج للثروات وذلك بمساهمته في تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعليه يتلخص البحث بمحورين استراتيجيين هما واقع الاقتصاد العراقي بكل ما هو عليه من إشكالات وأزمات إدارية ومالية لا تتناسب مع الإمكانات التي تتميز بها هوية الاقتصاد العراقي في هذا الموقع الجغرافي المتكامل بموارده، فضلًا عن طبيعة ونوعية موارده البشرية، وهذا الموضوع تطرقنا إليه في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فيتعلق بالآفاق المستقبلية للاقتصاد العراقي المطلوب تحقيقها، والوصول إليها كهدف وغاية للبحث، وبما يتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي وحجمه ونوعه ومستواه، وذلك حسب الفرضية، فإنها مسألة تتمحور بشأن فلسفة الإدارة التي تحرك النشاطات الاقتصادية ومتغيراتها التي تتعلق أولًا وأخيرًا بصناعة القيادات والقادة، ودورها في التفكير والدراسة في صنع القرارات، وكيفية اتخاذها لتلك القرارات وتنفيذها ومتابعة تنفيذها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الإدارة الاقتصادية، الهشاشة، الآفاق المستقبلية، صراع القرارات، تكامل الموارد.

Process of Determining Economic Identity for the Iraqi State and Sovereign, Economic, and Financial Challenges

Prof. Massoud Hayder Rustum

Undersecretary to Ministry of Finance

The economy consti tutes the cornerstone of state building and an essential factor for stability, because it contributes to the creation of social values and the representation of the political form of the state. Iraq suffers from difficult circumstances due to structural imbalances, despite the economic resources it possesses , as the State's economic administration made the Iraqi economy a unilateral economy dependent on the source of oil only, Therefore, we must turn to economic reform in order

to create comprehensive development based on the experiences of other countries, by giving a role to the private sector as well as diversifying our country's economy, relying on the economic components, including the existing human resources, to formulate a developmental start for the Iraqi national economy. After the liberation of Iraq in 2003, it became clear that the political forces did not have an intellectual approach to the Iraqi economy and its transformation into a market economy, as the economic system was changed from socialist to market economy, and the legislative aspect was neglected, and a clear strategic vision was not developed for the next decade or two. The decision-makers did not have clear priorities with the aim of transforming the oil sector from being a dominant and financing sector to a wealth-producing sector by contributing to stimulating other economic sectors. Accordingly, the research is summarized in two strategic axes: the reality of the Iraqi economy, with all its problems and administrative and financial crises that are not commensurate with the capabilities that characterize the identity of the Iraqi economy in this geographical location integrated with its resources, as well as the nature and quality of its human resources. This topic was discussed in the first chapter. As for the second chapter, it is related to the future prospects of the Iraqi economy that are required to be achieved and reached as a goal and objective of the research, and in a way that is commensurate with the reality of the Iraqi economy, its size, type, and level. According to the hypothesis, it is an issue that revolves around the philosophy of management that drives economic activities and their variables, which relates first and last to the creation of leadership and leaders and their role in thinking and studying decision making and how to make those decisions, implement them, and follow up their implementation.

Keywords: Governance of economic management, fragility, future prospects, conflict of decisions, integration of resources.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/4/17	2025/4/28	2025/5/7

المقدمة

تتحدد معالم وهوية أي بلد ببعض المؤشرات الجغرافية والبنى التحتية المادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ومؤشرات الحوكمة العالمية الحديثة التي تشير بوضوح على ما هو عليه الحال في هذا البلد أو ذاك الذي يتأتى انعكاسا من واقع وفلسفة الإرادة الوطنية وطبيعة وجودة القرارات الاستراتيجية المتخذة، الاقتصادية منها والسياسية على حد سواء، وبالنسبة للعراق فقد عملت الدولة على ممارسة أدوار متباينة بحسب المراحل التاريخية، وطبيعة الأنظمة الحاكمة، وحجم الموارد المتاحة، رغم ذلك لم تستطع الدولة أن تمارس دورا تنمويا فاعلاً رغم امتلاك الاقتصاد العراقي لعوامل تمكنه من تحقيق التنمية الشاملة، لذلك استوجب أن نبحث في هذه الدراسة كيفية تحديد الهوية الاقتصادية والتحديات التي تواجه مهندسي السياسة الاقتصادية ومنفذيها.

إن المتغيرات الرئيسة والاستراتيجية رسمت حدود وإطار وهيكل ومعالم اقتصادات البلدان كافة، المتقدمة منها والنامية، وذلك في مجال من المنافسة في صنع القرارات، وتحديد أولوياتها في التأثير، والصراع والقوة مع القرارات الأجنبية الخارجية من جانب، والداخلية من جانب آخر، وفضلاً عن ذلك السيطرة على مصادر وحركة رؤوس الأموال والموارد البشرية الكفؤة، وانتقالها من بلدان ضعيفة وهشة اقتصاديا إلى بلدان أكثر تقدما وقوة واستقرارا في مجالات التقدم كافة.

وحينما لا يكون الواقع في العراق متطابقاً مع هوية الاقتصاد العراقي، فإن الوضع العام يشير إلى أن الهوية قد شوهتها اختلالات ومتغيرات إدارية بفلسفة لا تتناسب مع هوية الفلسفة والمنطق والقوانين والثوابت العقائدية الرصينة التي لها علاقة وارتباط بهوية وفلسفة إدارة المجتمع العراقي والقادة المسؤولين في قيادته، أي أن هنالك متغيرات خارجية قد دخلت في المنافسة وعبر صراعات وقرارات مبتكرة ومدروسة أثرت في طبيعة هذه الثوابت والقيم مما جعلها تختل وتصبح عنصرا أو عاملاً سلبيا في بناء إطار الفلسفة الإدارية التي تتطلبها طبيعة المرحلة والتطورات التي يمر بها الاقتصاد العراقي، وهذا بالتالي انعكس على النتائج والسمات الاقتصادية التي تحدد هوية هذا الاقتصاد.

إشكالية البحث

لم تحصل أي نتائج مهمة في واقع الاقتصاد العراقي لمدة زمنية طويلة نسبيا أمدها أكثر من عقدين من الزمن، ولم يتم استغلال الموارد البشرية والمادية بإدارة وفلسفة تتوافق مع أولويات ومنهجيات المنطق الاقتصادي الذي تتبعه أغلب الدول المجاورة والمنافسة للعراق، أو حتى البعيدة منه، مما جعل القرار الاقتصادي والسياسي السيادي في العراق متغيرا تابعا (وليس مستقلاً) لقرارات خارجية أكثر استقلالاً وقوة وتكون محصلة نتائجه لصالح قوى وقرارات أخرى خارج مصلحة البلد، وبما يتناقض مع هوية الاقتصاد العراقي وطبيعة مجتمعه وفلسفة اقتصاده وإداراته، كما إن الدولة لم تكن قادرة على أداء دور تنموي فاعل ومستدام لتعزيز القوة الاقتصادية للعراق وتحقيق التنمية الشاملة رغم توفر موارد اقتصادية –مادية وبشرية– يمكن توظيفها بشكل يخدم آليات التطور التنموي، ويضمن تنويع مصادر الإيرادات لتهيئة العراق للتخلص تدريجيا من القيود الريعية التي استحكمت العراق منذ تأسيسه.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية كبيرة من كونه يتناول تحديد الهوية الاقتصادية للدولة العراقية وإشكالية التنمية ودور الدولة في ذلك، منذ تأسيس الدولة العراقية إلى وقتنا الحالي، وما انطوت عليه من سوء الإدارة الاقتصادية وتوالي الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العراقي، حيث عجزت الدولة عن تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي وتحريره من هيكله الأحادي الريعي، التي أخذت بالاعتمادية الكبيرة في ظل تراجع إسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى تدريجيا، مما أدى إلى تحول العراق إلى مستهلك لأغلب السلع نتيجة تدهور قطاعات الإنتاج الحقيقي، وتراجع القطاع الخاص، ومما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة العراقية اعتمدت على رؤية متينة لدعم القطاع الخاص بتوفير ضمانة سيادية لخطوط الإنتاج للقطاع الصناعي والزراعي، وهي سابقة ليس لها مثيل في العالم.

هدف البحث

تشخيص واقع وهوية الاقتصاد العراقي بالارتباط مع الواقع السياسي والاقتصادي والإداري في العراق والحلقات المغلقة التي يدور في فلكها لأكثر من عقدين من الزمن من دون الوصول إلى أو تحقيق آفاق مستقبلية تتناسب مع واقع تلك الإمكانات المتكاملة، ويهدف البحث إلى وضع

المعالجات والحلول المستقبلية الجديدة للنهوض والتقدم من خلال رسم خريطة طريق لإدارة اقتصادية وقيادة ذات مسؤولية تتولى منهجية وتصحيح للقرارات السياسية والاقتصادية والمالية في الوقت الحاضر يستند إليه في الوصول إلى آفاق مستقبلية للأجيال اللاحقة تكون من خلاله قادرة على تحقيق نتائج تصب في تصحيح هوية الاقتصاد العراقي.

سؤال البحث

1. لماذا لم يحصل تغيير اقتصادي أو استقرار مالي مناسب لما متوفر من الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة في الاقتصاد العراقي، رغم مرور أكثر من عقدين من الزمن بدءا من تغيير النظام السياسي في العراق سنة 2003، (على فرض أن هذه السنة نقطة التحول السياسي والاقتصادي في العراق حديثاً).
2. لم لم نجد رؤية وفلسفة واضحة وشفافة تحكم متغيرات الاقتصاد الكلية والاستراتيجية؟ ولم نر تخطيطاً استراتيجيا شاملاً ينفذ على مدة من الزمن (خمس سنوات) أو أكثر (عشر سنوات) على سبيل الافتراض؟
3. لماذا لم يكن للعراق هوية اقتصادية مستقرة في سماتها في عصر التقدم والابتكارات والتحولات السريعة في الذكاء الصناعي؟
4. هل يمتلك الاقتصاد العراقي من المقومات البشرية والمادية ما تمكّنه من الانطلاق نحو آفاق مستقبلية واقتصادية تتناسب وهويته المعلومة وفي سوق الاقتصادات العالمية؟ وكيف؟

فرضية البحث

1. إن إخفاق الدولة (سواء في ظل النظام الاشتراكي في الحقبة الماضية أو التحول إلى نظام اقتصاد السوق في المرحلة الراهنة) في تخصيص الموارد الاقتصادية وتنميتها واستدامتها أسهم في خلق اقتصاد ريعي غير قادر على الإيفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية في ظل قطاع خاص فاعل وبنية اقتصادية جاذبة للاستثمار.
2. إن إدارة الدولة بجودة قرارات متدنية المستوى غير مدروسة من ناحية الجدوى الاقتصادية المطلوبة في ذلك الزمان والمكان لا تحقق آفاقاً مستقبلية للاقتصاد العراقي، ولا تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية، بل تؤدي إلى خسائر في

موازينها الاقتصادية والاجتماعية على المدى القريب، فضلاً عن التخلف النسبي وضعف المنافسة غير المتكافئة مع العالم الخارجي، سواء أكانت محسوبة بمؤشرات اقتصادية أم اجتماعية داخلية كانت أو خارجية.

3. يحتاج العراق إلى تغيير فلسفة الإدارة بمنطق اقتصادي يمكنه من تحقيق نتائج فعلية على المستوى السياسي والاجتماعي، فضلاً عن النتائج الاقتصادية والمالية الإيجابية.
4. آفاق مستقبلية سريعة ومتناسبة مع حاجات وتطلعات المجتمع العراقي وحاجته القصوى في التغيير وتحقيق ذلك الهدف.

هيكلية البحث

للبحث ثلاثة فصول مهمة، الفصل الأول (تشخيص واقع الاقتصاد العراقي وهويته المحددة)، والفصل الثاني (الآفاق المستقبلية للاقتصاد العراقي)، ثم الخاتمة وأهم (الاستنتاجات والتوصيات).

منهجية البحث

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي والاعتماد على نتائج الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يشهده العراق محليا وعالميا والذي بات مدروسا ومعروفا لأغلب أفراد المجتمع في العراق وخارجه.

الفصل الأول: تشخيص واقع الاقتصاد العراقي وهويته المحددة

يعاني العراق من ظروف صعبة بسبب الاختلالات الهيكلية، رغم ما يمتلكه من موارد اقتصادية حيث جعلت الاقتصاد العراقي اقتصادا أحاديا يعتمد على مورد النفط بنسبة كبيرة جدا، لذلك يجب التوجه إلى الإصلاح الاقتصادي من أجل صناعة تنمية شاملة مبنية على تجارب الدول الأخرى.

عند تشخيص واقع اقتصاد أي بلد لا بد من التركيز والإشارة إلى أهم المميزات والعناصر التي يتميز بها هذا الاقتصاد أو ذلك، وما هي المتغيرات الرئيسة التي تعد من أشكال الهوية وتاريخها التي لها القدرة على تغيير نتائج المعادلة الاقتصادية عند حدوث تغيير في أي من متغيراتها سواء أكانت سلبية أم ايجابية، وعليه سيتم استعراض هذه الفكرة وتفاصيلها الأساسية في المباحث الآتية.

المبحث الأول: موروثات الاقتصاد المركزي

ورث النظام الاقتصادي المركزي في العراق قطاعات اقتصادية هامشية، وبنى تحتية مدمرة وتقادم تكنولوجي وتدهور تام في قطاعات التنمية البشرية (التعليم، والصحة، والخدمات...إلخ) مع نسب عالية من الفقر والبطالة وستزداد في السنوات المقبلة وسنتناول ذلك بما يأتي:

أولًا: النظام الاقتصادي

إن النهج المركزي أدى إلى سيطرة القطاع العام على النشاطات الاقتصادية كافة، التي بدأت في نهاية الستينيات بتأميم معظم المشاريع الكبيرة للقطاع الخاص، الذي أدى إلى تهميش دوره وعدم قدرته على خلق بنية اقتصادية تسهم في التشغيل والإنتاج ومن هنا يمكننا قول الآتي:

1. إن النظام الاقتصادي في العراق ظل متراوحا بين مركزية شديدة وليبرالية منفلتة، والحالتين لم تخضع للقواعد الأساسية لطبيعة النظام المستهدف.
2. فشل العراق في العمل على المركزية الشديدة (النهج الاشتراكي) وكذلك اقتصاد السوق بعد عام 2003 ، ودلالة ذلك لم يتمكن النظام المركزي من بناء تجربة تنموية يعتد بها، كما إن اقتصاد السوق لم يستطع أن ينجح وبقي العراق بلدا مستهلكا للحاجيات الأساسية جميعا.

ثانيًا: مديونية العراق

استطاعت الدولة العراقية خلال العقدين الماضيين التخلص من أعباء الديون الخارجية ضمن اتفاق نادي باريس، كما إنها دفعت جميع ما عليها من التزامات مالية نتيجة غزو الكويت، وانخفضت المديونية الخارجية في عام 2024 إلى حدود عشرة مليارات دولار، وبالمقابل ارتفعت المديونية الداخلية وخصوصا للبنك المركزي والمصارف الحكومية إلى حدود ثمانين ترليون دينار عراقي في عام 2024، أما إسهامات دول الخليج في دعم العراق في الحرب العراقية–الإيرانية، التي تقدر بمبلغ واحد وأربعين مليار دولار فلم تعالج إلى يومنا هذا.

ثالثًا: بنية الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية

بينت عقود التنمية الضائعة من بداية الثمانينات إلى الوقت الحاضر عن هشاشة الأوضاع الاقتصادية التي نلخصها بالآتي:

1. هيمنة القطاع النفطي الذي أدى إلى تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، مما أدى إلى هيمنة الحكومة على وارداته، التي تتحكم بها ظروف السوق النفطية العالمية مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العراقي.
2. فقدان المقومات الاقتصادية الكفوءة وخلق التنافس في الإنتاج، حيث لم تعد المؤسسات قادرة على توفير فرص عمل بدون الارتكاز على الدعم الحكومي من خزينة الدولة لديمومة عملها.
3. تدهور القطاعات المختلفة ومنها الصناعة والزراعة والسياحة وهي من أهم القطاعات التي يكون عليها طلب محلي وأجنبي وتحقق تنويعا في الإيرادات.
4. ضعف قطاع الخدمات (الصحة، والتعليم، والبنى الاتصالات، والطرق ومشاريع النقل العام، والكهرباء).

رابعًا: إدارة مؤسسات الدولة

كان من المؤمل بعد عام 2003 أن تضع القوى السياسية وأصحاب القرار رؤية اقتصادية ناضجة ومدروسة لإدارة مؤسسات الدولة بالاعتماد على الكفاءات والقدرات بوصفها حالة مناقضة لإدارة الدولة بالقائم على الولاءات، فقد جرى إسناد الوظائف المتقدمة في الدولة وإدارة المؤسسات في ضوء المحاصصة دون أن يتم التأكيد على ضرورة تقديم الكفاءات والخبرات مما أنتج للعراق جهازا إداريا ضعيفا وغير كفوء، وقد أضر ذلك بتخصيص الموارد البشرية، وهي أهم عملية اقتصادية، وتفشي المحسوبية والفساد والهدر في المال العام، قابلها الإهمال وانعدام المسؤولية، وضعف الرقابة.

المبحث الثاني: إشكالية الصفة الريعية للاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بسيادة الصفة الريعية، التي تتمثل بأحادية الجانب الاقتصادي والناجم عن سيطرة القطاع النفطي على كامل المشهد الاقتصادي والسياسي لاسيما بعد عام

٢٠٠٣، كنتيجة لذلك يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات متعددة، أبرزها تفاقم الاختلالات الهيكلية للتفاوت الحاد بين مساهمة القطاع النفطي وباقي القطاعات سواء في الصادرات أم الإيرادات، مع وجود ضعف كبير في الاقتصاد غير النفطي، إذ إن الاقتصاد العراقي غير مستقر بسبب عدم وجود رؤية اقتصادية استراتيجية لاستثمار عوائد النفط وخلق موارد أخرى منها، فضلاً عن عدم استقرار أسعار النفط في السوق العالمية، كما إن كمية الصادرات النفطية محكومة بعوامل سياسية واقتصادية دولية، لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي في العراق بات يعتمد بشكل أساس على الإنتاج النفطي وموارده لإدامة وإدارة حياة المجتمع والدولة، إذ تشكل الإيرادات النفطية أكثر من ٩٥٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، وحتى بناء وتقدير الموازنة العامة للدولة تبقى مرهونا بتوقعات حال أسعار النفط، مما يجعل حالة عدم التأكد هي الحالة السائدة لدى متخذ القرار الاقتصادي، وهو حال أغلب الدول الريعية كدول الخليج، إلا أنها اتخذت منذ عقود إجراءات وقائية واحترازية وأسست صناديق سيادية للأزمات والأجيال المقبلة، وهي صناديق استثمارية تستطيع من خلالها ردم الفجوة أو العجز في العوائد وإيرادات الدولة النفطية وغير النفطية من دون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

إن سيطرة عائدات النفط على العائدات الوطنية جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد غير متنوع الموارد وغير صناعي، وبالتالي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، ولذلك وقع الاقتصاد بما يسمى بالمرض الهولندي الذي ترتفع فيه مساهمة القطاع النفطي مقابل تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهو خير برهان على وجود خلل كبير في هيكلية الاقتصاد العراقي، وسيادة الطابع الاستهلاكي للدولة.

من البيانات المتوفرة أن نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 كانت بحدود 60٪ وصلت عام 2008 إلى 73٪، وفي عام 2021 وصل إلى 77٪، الأمر الذي يؤدي إلى إبقاء حركة السوق والنشاط الاقتصادي رهينة السياسات الحكومية في الإنتاج (النفط) والإنفاق (الموازنة) مما يضعف دور أي مساهمة للقطاع الخاص في إنعاش الاقتصاد، علما أن الحكومة الحالية تبنت بعض السياسات التي تدعم القطاع الخاص وبحاجة إلى تبسيط أكثر لآليات الدعم والسرعة في التنفيذ، خصوصا فيما يتعلق بإعادة هيكلة الشركات والمصارف الحكومية (التمويل الذاتي) وتنفيذ بنود قوانين الموازنة، وقرارات مجلس الوزراء لإصدار الضمانات

السيادية للقطاع الخاص الصناعي والزراعي، حيث تشير البيانات إلى انخفاض إنتاجية القطاعات الحكومية إلى 43٪، كما إن أغلب هذه الشركات هي شركات خاسرة تكلف الموازنة العامة سنويا بحدود أربعة تريليونات دينار سنويا فقط رواتب، مما يشير إلى الأداء السيء للقطاعات الاقتصادية والخلل الكبير في البنية الاقتصادية والاعتماد بشكل شبه كامل على النفط في توليد القيمة المضافة، وهذا الاختلال لا يمكن التخلص منه في الأجل القصير أو المتوسط لأن العراق لا يمتلك مصادر لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الاقطاعات الأخرى إلا من خلال زيادة إنتاج وتصدير النفط، الذي يعمق من شدة الاختلالات الهيكلية على المدى القصير، فضلاً عن إشكالية لعنة الموارد.

لم تستطع ولم تقم الحكومات العراقية في استثمار واستغلال عوائد النفط لتمويل برامج التنمية الاقتصادية لتطوير القطاعات غير النفطية، كالقطاع الزراعي وتوسيع القاعدة الصناعية وتطوير القطاع السياحي، وتحقيق النمو فيها على نحو لا يرتبط مباشرة بعوائد النفط المتذبذبة بين الحين والآخر، على العكس من ذلك أثقلت الحكومات المتعاقبة كاهل موازنة الدولة بتعيين وتثبيت مئات الآ لاف من الموظفين الذين يشكلون بطالة مقنعة في مؤسسات الدولة، بالتالي تذهب عائدات النفط إلى المصروفات التشغيلية والرواتب، بالمقابل يزداد أعداد الباحثين عن العمل وتزداد البطالة والفقر رغم محاولات الحكومة الحقيقية لتوفير الضمان الاجتماعي لأغلب الفئات غير المقتدرة في المجتمع، لذلك فإن كيفية إدارة الموارد وتسخيرها للتنمية الاقتصادية في غاية الأهمية لتوفير فرص عمل في القطاع الخاص، علما أن 60٪ من الشعب العراقي من الشباب، وإلا ستواجه الدولة العراقية خلال السنوات الخمسة المقبلة مشكلة اجتماعية، واقتصادية كبيرة قد تؤدي إلى زعزعة الوضع السياسي والأمني في البلد.

المبحث الثالث: المميزات الاستراتيجية للاقتصاد العراقي

يمكن تقسيم هوية وواقع الاقتصاد العراقي بالاستناد إلى الفترات الزمنية المهمة وذلك لإسناد بحثنا نحو الآفاق المستقبلية، وعليه رغم التعدد الواضح في أساليب وطرائق ومجالات تحديد الهوية للاقتصاد العراقي نشير إلى هذه الفترات الزمنية الآتية:

1. **الفترة التاريخية:** وقد تميز نمط الاقتصاد العراقي على أنه اقتصاد غني وثري بموارد بشرية ومادية وطبيعية وجغرافية محفزة ودافعة للنمو والابتكار وتحقيق الآفاق المستقبلية في المقبل من السنوات.
2. **فترة: 1970-1980-2002:** وفيها كانت الإدارة الحكومية للقطاعات الاقتصادية في الداخل والخارج مركزية على الأغلب الأعم ومتقلبة بسبب القرارات السياسية المتناقضة التي أهدرت إيرادات العراق في حروب وحصار لا تزال تبعاتها السلبية إلى يومنا هذا (اقتصاد اشتراكي).
3. **مرحلة ما بعد 2003:** ويمكن تسمية تلك المرحلة بالفرصة الذهبية، إذ تميزت بانطلاقة وتحول كبير وتدريجي في زيادة أو ارتفاع العوائد والإيرادات النفطية التي كان بالإمكان استغلالها بأبسط الظروف لأجل بناء هوية جديدة للاقتصاد تنمويا واجتماعيا وسياسيا.

(اقتصاد السوق الحرة بتدخل مباشر من الحكومة ممزوجة بالاقتصاد الاشتراكي).

إلا أن الفساد الإداري والمالي وغلبة المصلحة الخاصة والتدخلات الأجنبية جعلت العراق سوقاً جاذبا لصراع القرارات الدولية التي غلبت قرارات الإرادة الوطنية مما نتج عن ذلك فساد إداري ومالي لا يستهان بعواقبه وإلى يومنا هذا، وهذا يدل على أن التنظيم والإدارة وتوزيع المسؤوليات على القادة كان غير مدروس وغير موجه إلى أهداف وغايات اقتصادية استراتيجية محددة، وفي ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العراق، يصبح من الضروري البحث عن انموذج اقتصادي يتناسب مع احتياجاته التنموية، ويعزز من قدرته على مواجهة الأزمات، وتتطلب هذه المهمة مقارنة متأنية بين النظام الاقتصادي الاشتراكي ونظام اقتصاد السوق الحرة، مع دراسة إمكانات تطبيقهما في السياق العراقي، من الضروري إجراء تحليل شامل للنظامين وتوضيح الخيارات المثلى للعراق، مع تسليط الضوء على أنواع الاقتصاديات وكما يأتي:

أولًا: الاقتصاد الاشتراكي

يقوم الاقتصاد الاشتراكي على فكرة ملكية الدولة للموارد والوسائل الإنتاجية، حيث تلعب الدولة الدور الأكبر في التخطيط الاقتصادي، وتوزيع الثروات لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الأفراد.

ومن مزايا الاقتصاد الاشتراكي:

1. **عدالة التوزيع:** يعمل على تقليل الفجوات الطبقية من خلال توزيع عادل للدخل.
2. **السيطرة على الأسعار:** تسهم الدولة في ضبط الأسعار لتجنب استغلال المستهلكين.
3. **توفير الخدمات الأساسية:** يتم توفير التعليم، والصحة، والنقل بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة.
4. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يقلل من تأثير الأزمات العالمية بفضل التخطيط المركزي.

عيوب الاقتصاد الاشتراكي:

1. **غياب المنافسة:** يؤدي إلى ضعف الابتكار والإنتاجية.
2. **البيروقراطية والفساد:** قد يزيد تدخل الدولة المفرط من الفساد الإداري وضعف الكفاءة.
3. **ضعف الحوافز الاقتصادية:** تقل الحوافز لدى الأفراد والشركات لتحقيق ربحية وتطوير الأداء.

ثانيًا: اقتصاد السوق الحرة

ويقوم اقتصاد السوق الحرة على مبدأ تحرير النشاط الاقتصادي من تدخل الدولة، حيث تكون الأسواق هي المسؤولة عن تنظيم الإنتاج وتوزيع الموارد من خلال قوى العرض والطلب، وفي أدناه أنواع اقتصاديات السوق الحرة وكالآتي:

1. اقتصاد السوق الحرة الخالص (Pure Free Market Economy)
   أ. يتمتع الأفراد والشركات بحرية مطلقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
   ب. لا يوجد تدخل حكومي إلا في حدود تنظيم القوانين وحماية المنافسة.

ج. أمثلة: الانموذج النظري للاقتصاد في كتابات آدم سميث.

2. اقتصاد السوق الاجتماعي (Social Market Economy)

أ. يجمع بين الحرية الاقتصادية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي.

ب. تتدخل الدولة في توفير خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم وضمانات البطالة.

ج. أمثلة: ألمانيا وسويسرا.

3. اقتصاد السوق المنظّم (Regulated Market Economy)

أ. يتميز بوجود رقابة حكومية قوية لضمان استقرار الأسواق ومنع الاحتكار.

ب. الدولة تضع قوانين لحماية البيئة والمستهلكين، وتنظيم الأسواق المالية.

ج. أمثلة: الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

4. اقتصاد السوق الانتقالي (Transitional Market Economy)

أ. يتم تطبيقه في الدول التي تنتقل من نظام اقتصادي مركزي (اشتراكي) إلى نظام اقتصاد السوق.

ب. تتميز هذه الفترة بمراحل تدريجية من الخصخصة والتحرير الاقتصادي.

ج. أمثلة: دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ومن مزايا اقتصاد السوق الحرة ما يأتي:

1. **تشجيع المنافسة والابتكار:** يسهم في تحسين الجودة وخفض التكاليف.
2. **تنويع الاقتصاد:** يدعم تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.
3. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** يوفر بيئة ملائمة للمستثمرين بفضل الاستقرار القانوني والشفافية.
4. **توفير فرص عمل:** ينشط القطاع الخاص في خلق فرص عمل.

عيوب اقتصاد السوق الحرة:

1. **عدم عدالة التوزيع:** قد يؤدي إلى تركيز الثروة في يد قلة.
2. **التأثر بالأزمات العالمية:** الاقتصاد المفتوح أكثر عرضة للتقلبات الخارجية.
3. **ضعف الرقابة الاجتماعية:** يمكن أن تهمل بعض الفئات الاجتماعية المهمشة.

مقارنة بين الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق الحرة في السياق العراقي.

العامل	الاقتصاد الاشتراكي	اقتصاد السوق الحرة
دور الدولة	كبير في الأنشطة الاقتصادية جميعًا	محدود ومقتصر على التنظيم
العدالة الاجتماعية	عالية، لكن مع ضعف في الحوافز	أقل عدالة، لكن يعزز الكفاءة
الابتكار والمنافسة	ضعيف	قوي
الاستثمار الأجنبي	محدود	مشجع
المرونة في الأزمات	أقل مرونة	أكثر مرونة لكنه يتأثر بالأزمات

إن التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، يعد اقتصاد السوق الاجتماعي هو الخيار الأنسب، وهذا الانموذج يجمع بين مزايا اقتصاد السوق الحرة، مثل تحفيز النمو وجذب الاستثمارات، ومزايا الاقتصاد الاشتراكي، مثل توفير شبكات أمان اجتماعي، وتقليل الفوارق الطبقية.

ويعد اقتصاد السوق الاجتماعي مناسبا للعراق للأسباب الآتية:

1. **تحفيز القطاع الخاص:** يشجع النمو في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة.
2. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** يوفر حماية للفئات الضعيفة عبر سياسات دعم حكومية.
3. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي:** يقلل من مخاطر الاعتماد الكلي على النفط.
4. **جذب الاستثمارات:** يعزز من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

ويمثل اختيار الانموذج الاقتصادي المناسب خطوة جوهرية لتحديد مستقبل التنمية في العراق. يعد اقتصاد السوق الاجتماعي الأنسب للعراق، لأنه يحقق التوازن بين تحفيز النمو الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية، ومن خلال تطبيق هذا الانموذج، يمكن للعراق أن يخرج من أزماته الاقتصادية، ويعزز من تنوعه الاقتصادي، ويحقق تنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الرابع: الهشاشة والفساد الإداري والمالي

أولًا: مؤشرات الحوكمة العالمية

حدد البنك الدولي مؤشرات مهمة للبلدان المتقدمة والنامية، سميت بمؤشرات الحوكمة العالمية لأنها تضم وتشمل أغلب أو بلدان العالم كلها لتوضح وتبين أن النسبة المئوية ليست مؤشرات عالمية مهمة تدل على مدى ضعف وهشاشة وقوة أي دولة ومدى رقيها وتقدمها الاقتصادي والسياسي والتنظيمي والقانوني، كما تعكس درجة الوعي للمجتمع والرفاهية التي تعيش فيها، ومدى مساهمتها في التأثير على القرارات السياسية وتوظيف المسؤولين ذوي الكفاءة العالية بكل شفافية، وهذه المؤشرات هي كالآتي:

1. فاعلية الحكومة.
2. التنظيم وجودة التشريعات.
3. الاستقرار السياسي.
4. السيطرة على الفساد.
5. الشفافية ومحاسبة المسؤولية.
6. سيادة القانون.

إن هذه المؤشرات الست لا تتجاوز نسبتها الـ 10% وهي نسبة متدنية جدا وشاملة لأهم معايير ومميزات الدولة الاستراتيجية، ومما نتج من هذه الإدارة بأنها غير حكيمة وهشة أدت دورا أسفرت عنه نتائج سلبية وظواهر غير مرغوب فيها لا تتناسب وحجم الإمكانات الاقتصادية في العراق مثل:

5. الإخلال بمنظومة القيم والقوانين والعقائد المجتمعية التي تتسم بها هوية واقتصاد العراق.
6. تحول الطلب الفعال نحو تحريك عجلة الاستثمار في الخارج وتهريبه إلى الخارج عبر الاستيرادات، وعلى حساب عجز الحساب الجاري الخارجي، وتفوق الاستيرادات على الصادرات، وضعف القيمة للعملة المحلية.
7. الاقتصاد العراقي معرض للصدمات الداخلية والخارجية ويتأثر بأقل تغير في أي من المتغيرات النقدية كسعر الصرف أو سعر النفط في الأسواق العالمية.

8. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المستمر طيلة أكثر من عقدين من الزمن.
9. ازدياد نسبة البطالة والفقر رغم العوائد المالية الكبيرة من إيرادات النفط.

ثانيًا: الفساد الإداري والمالي والتخلف الاقتصادي في العراق

إن أهم المؤشرات السلبية في الاقتصاد العراقي، التي لا تزال ملازمة مع أي نشاط وقرار اقتصادي جديد، هي أن الفساد الإداري والمالي يرافق أغلب عمليات التعيين أو التنصيب الإداري في المؤسسات عامة والمؤسسات المالية خاصة، فهنالك الكثير من الظواهر السلبية الواضحة والمكشوفة للجميع، التي عكستها مؤشرات الحوكمة العالمية والمنظمات المهمة المهتمة بالشفافية وتشخيص الفساد، ومن المؤشرات السلبية السلوكية المتعلقة بطبيعة الموارد البشرية والقادة والمسؤولين وهي أخطر ظاهرة وآفة بشرية وسلوكية تعيق التقدم والنمو والتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي وتشوه معادلة التقدم والتطور الاقتصادي في العراق.

إن أي تغيير في سعر الصرف الثابت أو أي تغيير في سعر النفط عالميا سوف يعصف بقدرة الموازنة على تنفيذ برنامجها الحكومي وإدارة الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء، وسيولد صدمة وعدم استقرار في الداخل تمتد تبعاته وتداعيته إلى الخارج عبر الاستدانة وارتفاع المديونية والعجز المالي وعلى حساب الهوية الاقتصادية التي نحاول أن نضعها على المسار الصحيح.

الفصل الثاني: الآفاق المستقبلية للاقتصاد العراقي

تبين الدراسات جميعا بأن التوصل إلى تنمية شاملة، لا بد من وجود علاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث يسهم ذلك في تنشيط الاقتصاد عن طريق تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع الصادرات للمنتجات المحلية، وخلق منافذ تجارية وتمكين القطاع الخاص العراقي من العمل بكفاءة وفعالية متميزة، وتطبيق القوانين التي تحمي المنتج الوطني.

لا يمكن عزل مفهوم هوية أي اقتصاد في العالم عامة والعراق خاصة عن منظومة القيم وثوابت العقيدة وتاريخ وجغرافية البلد الماضي والحاضر والمستقبل، وعليه لا يمكن إلغاء هذه الهوية أو محوها بل يمكن تشويه أو إحداث خلل في موازينها، ولكنها تبقى مستدامة وتحافظ على مقومات بقائها عبر الزمن إذا ما توافرت قيادات تعمل بإرادات وطنية تؤمن بقيمة الهوية وأهمية وجود سماتها في الحفاظ على الكيان العام للدولة من المنافسة الدولية والصراعات الفلسفية على المصالح.

وعليه سيتم التطرق إلى المباحث المقبلة بشأن الإدارة الاقتصادية للقادة وصناع القرارات وكيفية انعكاسها في بناء الهوية الاقتصادية، والحفاظ على استدامتها بأقل ما يمكن من وقت وتكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

المبحث الأول: التحول نحو نظام السوق

قد تكون الرؤية لدى الشخصيات الاقتصادية العراقية والخبراء الاقتصاديين موجودة لوضع رؤية وأيديولوجية واضحة تؤسس عليها التنمية، ويبدو أن الوضع السياسي الداخلي والإقليمي والدولي يتقاطع في أحيان كثيرة مع هذه الرؤى مما يؤدي إلى التخبط والضبابية في رسم السياسة الاقتصادية المفترض اتباعها، وخير دليل على ذلك وجود خطط تنموية واضحة ومدروسة أعدت في الحكومات السابقة والحكومة الحالية ومن وزارة التخطيط، لكنها على الأرض تصطدم بمعوقات بيروقراطية وسياسية ومالية كثيرة مما يؤدي إلى بقائها بشكل نظري داخل مكاتب المسؤولين الحكوميين فقط، فلا تتحول إلى واقع تطبيقي يمكن ملامسته ماديا وعينيا.

إن التحول إلى اقتصاد السوق في العراق لم يترافق مع رؤية واضحة للكيفية والأسلوب والخطة التي يمكن أن تجري في ظلها هذه العملية، بل بقيت مفتوحة من دون حدود أو مسارات، لذلك أصبحت رهنا برؤى متناقضة ومتعارضة مما أدى إلى الفوضى وعدم الوضوح في التحول من المركزية إلى اقتصاد السوق.

من المؤكد أن تجربة بلدنا العراق بعد عام 2003 لم تشهد توجهات واضحة المعالم نحو تنظير فلسفي اقتصادي يضع العراق والمجتمع على مسار واضح ومحدد، إذ يبدو أن تلك الحزم من السياسات والإجراءات الاقتصادية لم تكن محسوبة ومدروسة، مما وضع مسار وعملية التحول تحت طائلة التجريب تارة والتوظيف السياسي تارة أخرى.

وبعد عملية التغيير السياسي عام 2003، أكد الدستور العراقي في المادة 112/ ثانيا (تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار).

إلا أن واقع المرحلة بعد 2003 إلى يومنا هذا 2024 لم توفر دلالات لتوجه جوهري نحو اقتصاد السوق، ولم نر سياسة فاعلة لخلق شراكة كبرى بين القطاع العام والخاص، إلا بعض

المحاولات والجهود البسيطة التي بدأت بها الحكومة الحالية التي تحتاج إلى وقت طويل لكي ترى النور، فيبدو أن هنالك تناقضا واضحا بين طبيعة الإجراءات المعتمدة والقوانين والتعليمات والضوابط الموجودة والخطاب الرسمي والبرنامج الحكومي للحكومات المتعاقبة، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن هوية الاقتصاد العراقي؛ هل هي مركزية مقننة؟ ليبرالية مقيدة؟ أو اشتراكية للسوق؟ أو بم يحسم الخيار بعد، وهنا يمكن أن نسلط الضوء على أسباب هذه الظاهرة وكالآتي:

1. تبني اقتصاد السوق وربما بضغط دولي في الدستور العراقي، وهو ما قبلت به القوى السياسية بعد عام 2003.
2. انهيار الانموذج المركزي القائم على التخطيط، أصبحت التوجهات العالمية في مطلع القرن الحالي نحو اقتصاد السوق.
3. وجود القطاع النفطي بقوة في الحياة الاقتصادية بحيث تشكل عوائده أكثر من ٩٥٪ من إيرادات الدولة العراقية، استلزم وجود مركزية فيما يتعلق بتوزيع الموارد النفطية والاستثمار فيها.
4. عدم وجود رؤية لعملية الإصلاح والتحول وضعف البرامج الاقتصادية للقوى السياسية التي استلمت مقاليد السلطة في بغداد بعد عام 2003.
5. التناقض فيما بين تبني اقتصاد السوق والذهاب إلى الليبرالية، ووجود مؤسسات الدولة متضخمة ومترهلة نتيجة ازدياد أعداد العاملين فيها.

ومما تجدر الإشارة إليه بأن العراق ورغم التغيير السياسي بعد عام 2003، فإن اقتصاده في مواجهة مخاطر ومشكلات كبيرة ستظهر آثارها خلال السنوات المقبلة، كما إن استمرار إعاقة النمو والتراجع وزيادة نفقات الدولة للرواتب والنفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية سيضيف تحديات جديدة، يصبح معها الخروج من مشكلاته الاقتصادية، يتطلب إمكانات كبيرة وزمنا أطول بجانب كلف اجتماعية واقتصادية باهظة.

المبحث الثاني: الإدارة الاقتصادية للقرارات السيادية

إن المجتمعات والدول الكبرى لا تتخلى ولا تسمح لأي قرار خارجي منافس من إحداث أي خلل في الثوابت العقائدية التي يتمسكون بها، وقواعد ومبادئ سلوكهم الوظيفي والإداري والفلسفي، ففي الهند على سبيل المثال يتمسكون بعقائد وديانات مختلفة عن عقائد ومبادئ الصين

أو كوريا الشمالية أو الجنوبية أو بريطانيا، وكذلك تختلف عن اليابان، إلا أنها دول تسعى إلى الحفاظ على هويتها، ولا يمنعهم الاختلاف في الحفاظ والاستمرار بالعمل على وفق هذه المبادئ والقواعد والثوابت مع الأخذ بنظر الاعتبار والحساب حجم التقدم والتطور العلمي في بناء المجتمعات، وبما يضمن ترسيخ هويتها، وهي لا تزال تسهم بصورة فاعلة في أثر متغيراتها الاقتصادية والمالية في تحريك الأسواق العالمية السلعية والخدمية والمالية على حد سواء.

إن تجربة جنوب أفريقيا في الحوكمة، وتحديد المسؤول واختياره للمنصب يتم على وفق البرنامج الذي يعده للتعيين وهو مسؤول عن تنفيذه ومتابعة نتائجه النهائية عبر مراحل التطبيق في تحقيق غاياته وأهدافه النهائية، كما إن الإخلال وعدم الوصول إلى النتائج ستكون نقطة الحكم والفصل ببقاء واستمرار المسؤول في عمله أو إصدار قرار بعزله.

بإمكان وزارة المالية من خلال أدواتها في تحصيل الإيرادات والنفقات عند إعداد الموازنة، أن تتحكم في هذين المحورين، وتحافظ على المال العام من السرقة والنهب والفساد بكل سهولة من خلال الحوكمة والانضباط المالي بحكم مسؤوليتها في الإدارة وترتيب الأولويات في الإنفاق وحسب قواعد المال العام ودراسات الجدوى الاقتصادية لكل إنفاق مالي أو إيراد مستحصل، كما إن الرقابة الاقتصادية بمفهومها العملي هي أهم من الرقابة المحاسبية، وهي قادرة على إنهاء الفساد من خلال أو عبر قواعد ومعايير ونسب الإنجاز التي تحققها مؤسسات الدولة ووزاراتها وعلى وفق مبدأ ومعايير القيمة المضافة ونسبة الأرباح المقدمة بالنسبة إلى النفقات أو المصروفات التي تم استخدامها أو استهلاكها وعلى وفق نظام الأولويات ودراسات الجدوى والجودة.

إن الصراع والتنافس لا بد أن يكون في البرامج والمشاريع والقرارات مستندة على منطق اقتصادي وسياسي مستقر وآمن يحفظ هوية العراق واقتصاده بتفاصيله الجغرافية والسياسية والاقتصادية كلها، والأهم سيادة القرار وصناعته.

إن عمل برنامج للقادة والمسؤولين بكل مستوياتهم (مشروع صناعة القرارات الرائدة) للمنافسة وتطبيق المشروع بما يرفع من تكلفة الفرصة البديلة للقرار، ويحقق الأهداف المثلى حسب مقاييس علم الاقتصاد الحديث يكون نقطة فاصلة ومتطورة باتجاه الانتقاء الريادي في منظومة العمل الجديدة.

المبحث الثالث: الإدارة الاقتصادية وبناء الهوية الاقتصادية في العراق

إن البلد الذي ليست له إرادة وطنية وتاريخية، وليست له القدرة في الإدارة الاقتصادية لفرض فلسفته في إدارة الحكم والحوكمة وبالاستناد إلى المقومات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية المتوافرة، سوف لن تكون له نتائج إيجابية ذات جدوى اقتصادية على المدى المتوسط والطويل، وسيكون مرحلة عابرة وخاسرة في الوقت نفسه، وستكون إدارة القرارات مشروع قرار خاسر يحتاج إلى تكاليف اقتصادية كبيرة للتخلص من آثاره وواقعه عند التصحيح وإعادة النظر، وعليه لا بد أن تكون الفلسفة الجديدة في الإدارة عبر استخدام المنطق الاقتصادي والعلمي، واستخدام معايير الجودة والجدوى الاقتصادية عند إصدار أي قرار أو قواعد وتعليمات كونها تنطوي على تكلفة عالية من الفرص البديلة سواء أكانت اقتصادية، أم اجتماعية، أم سياسية استراتيجية، أم تفصيلية.

إن المال العام أحق بالمسؤولية والإدارة لمن يحسن استخدامه وأدارته واستثماره وإنماءه واستدامته في الوزارات والمؤسسات والقادة والمسؤولين، وبما يجعل المسؤول والقائد قادر على جعل المنفعة الحدية لأي وحدة واحدة (من أي قرار من القرارات والموارد البشرية والمالية والمادية في قيمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) في أعظم نقطة مثلى على سلم ومنحنيات الفرص البديلة المتوفرة في البنية الاقتصادية للبلد والعالم معا، كما إن الذي يعمل بهذا المنطق والانضباط الحكيم يستحق أن يطلق عليه لقب القائد المؤهل لإعادة هيكلة هوية الاقتصاد العراقي المتكاملة في معانيها واعتباراتها الاستراتيجية والسيادية.

وعليه لا بد من انتقاء القادة لمسؤوليات عالية المستوى في الإدارة وعلى وفق طريقة الاختيار من بين خيارات عديدة بعد تحديد الفرصة وإدارة مسؤولية أي وحدة اقتصادية أو مؤسسة أو وزارة، حيث يكون أمام القادة المتنافسون عشر فرص لتقديم مشاريعهم في إدارة الوزارة أو المؤسسة (س) أو المؤسسة (ص)، ومن بين هذه العشرة مشاريع، يتم الاختيار لأفضل مشروع بكل شفافية، وسيكون المسؤول هو المحاسب والمعرض لمحاسبة المسؤولية أولاً وأخيرا عن تنفيذ البرنامج أو المشروع في المؤسسة التي أحيل لإدارتها، وهو مسؤول عن أي إخفاق لأي موظف أو مسؤول تم اختياره وإشراكه لتنفيذ جزء أو كل من فقرات هذا المشروع المقدم للترشيح.

كما إن الانضباط المالي ومعالجة الفساد والواقع الإداري الصحيح لا يمكن حمايته بالشعارات والخطط الجزئية والتفصيلية هنا وهناك، بل من خلال مؤسسة واحدة هي وزارة المالية (بالتعاون مع وزارة التخطيط ومجلس الوزراء)، التي تمثل أهم الوزارات السيادية وعصب الحياة الاقتصادية، وتعكس فاعلية الحكومة في القدرة على تشكيل هوية جديدة مطابقة لما هو مرسوم لها، ولا بد للمشاريع التي يقدمها المسؤولون أن تتضمن تقويضا للفساد، وعدم فتح الفرص والثغرات القانونية والإدارية التي يحاول أن يستغلها الفاسدون، وذلك نظرا لأهمية ودور المال العام وفاعليته وقوته في التأثير، التي تظهر وتبرز سوية مع الفكرة التي توجه وتحرك هذا المال، فيما لو تم إنفاقه نحو مشاريع لقرارات مدروسة من ناحية الجدوى الاقتصادية والمالية، أو أن يتم مزجه بفكرة لاستخدامه بدون تلك الدراسة وسيكون تأثيره بالأحوال كلها سلبيا وبعيدا عن إصلاح وتقويم هوية الاقتصاد العراقي.

الخاتمة

من الضروري للحالة العراقية تطبيق الاقتصاد الاجتماعي (لتنشيط التنمية الاقتصادية من ناحية، وحماية الطبقات الضعيفة من المجتمع من الحكومة من ناحية أخرى) لعقد أو عقدين من الزمن كمرحلة انتقالية للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، لكي تتم إعادة هيكلة اقتصاده بشكل مدروس وممنهج، بما فيها التشريعات، والأنظمة، وإعادة هيكلة الكثير من المؤسسات وشركات التمويل الذاتي، واللجوء إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذه المرحلة الانتقالية لضمان التنمية الاقتصادية، وتركيز الدولة (الحكومة) على تقديم الخدمات الأساسية (الصحة، والتعليم، والكهرباء، والبنى التحتية الأخرى).

الاستنتاجات

1. إن القرارات غير المتناسبة في مستواها مع مستوى وواقع الاقتصاد العراقي بموارده البشرية والمادية، لن تأتي بثمارها في المستقبل، وبالشكل المطلوب واقعا، لا سيما أن الفساد الإداري والمالي من أهم القضايا التي شوهت هوية الاقتصاد العراقي.
2. من خلال متابعة ودراسة العلاقة بين الدولة والتنمية، نرى فشل الحكومات المتعاقبة (الدولة) في النظام الاشتراكي أو مرحلة (اقتصاد السوق) الحالية في تبني نظام قادر على خلق اقتصاد متطور ومتنوع وقطاع خاص وبيئة استثمارية جاذبة.

3. عدم وجود الرؤية الاقتصادية الوطنية وغياب المشروع السياسي والاقتصادي الوطني، وعدم وضوح آليات الموضوع عند أصحاب القرار أدى إلى تعثر التنمية، وعدم رسم هوية اقتصادية واضحة للدولة العراقية.
4. لا يزال دور القطاع الخاص غير واضح المعالم في الاقتصاد العراقي وضعيفاً نسبيا، بسبب القوانين الاشتراكية النافذة، وعدم تطبيق قانون حماية المنتج الوطني، مما أدى إلى انخفاض إسهامه في النشاط الاقتصادي.
5. فقدان العراق بسبب الحروب والظروف السياسية غير المستقرة بعد عام 2003 أدى إلى اختلالات ونقص كبير في البنى التحتية وتخلف في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.
6. مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدا، بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي، وإهمال باقي القطاعات، رغم امتلاك البلد لكثير من الموارد غير المستغلة بشكل جيد (كالمياه والزراعة والصناعة والسياحة).
7. إن مساهمة الدولة في التنمية الاقتصادية تكمن في دورها بتقديم الخدمات للشعب، لكن الملاحظ أن قطاعات الصحة والتربية والتعليم كانت مهملة خلال العقدين الماضيين، وتعرضت إلى كوارث خلال الأعوام 1990-2003 بسبب الحروب والحصار، وأن المبالغ المخصصة لهذا القطاعات في موازنة الدولة الحالية لا ترقى إلى حجم الإهمال في هذه القطاعات، رغم وجود بعض الجهود حاليا.
8. يحتاج العراق إلى رؤية اقتصادية تنموية يتم تبنيها من الطبقة السياسية الحاكمة بغض النظر عن الحكومات التي تنبثق عن توافقاتها، مع وجود آليات وأدوات لتنفيذها.

التوصيات

1. ضرورة القبول بدولة ذات مسؤولية اجتماعية في ظل ظروف العراق من (البطالة والفقر والإعالة) وما بين دور داعم ومحفز للقطاع الخاص.
2. على الدولة العراقية أن تحث السير باتجاه التنمية الاقتصادية، وذلك بالمشاركة الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص لمرحلة منظورة.
3. لا بد من وقفة مسؤولة إزاء الفساد الذي ينخر جسد الدولة والمجتمع، وعدم الاكتفاء بتشكيل اللجان والهيئات وإصدار التعليمات.
4. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال تحقيق التفعيل الأفضل للدور التمويلي الضريبي في مختلف المشكلات التشريعية والإدارية والتطويرية التي تحصل فيها الضرائب بشكل يتماشى وتجارب الدول المجاورة بما لديها من نظام ضريبي.
5. وضع آليات واضحة ومحددة لخطط التنمية الاقتصادية، وإبعادها عن الاجتهادات والمصالح السياسية للحكومات المتعاقبة.
6. لا بد من التحول من النمط الرأسمالي للدولة (الموارد النفطية ملك للدولة) إلى اتجاه ونمط ديمقراطية السوق، التي تقوم على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وتتظافر فيها الثروة والقوة في العراق.
7. ضرورة الشركة الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال قيام الحكومة بالتخطيط والرقابة والتنظيم، وقيام القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع الإنتاجية والاستثمارية، ومنظمات المجتمع المدني، دورها تقديم المعونات والمساعدات لذوي الاحتياجات وأصحاب الهمم.
8. ضرورة قيام القطاع العام بأداء دوره من خلال (الاهتمام بالبنية التحتية) والقطاع الخاص من خلال (النشاط الإنتاجي)، (اقتصاد السوق الاجتماعي)، حيث يمكن العراق من الخروج من أزماته الاقتصادية، ويعزز من تنوعه الاقتصادي، ويحقق تنمية شاملة ومستدامة.

9. إن البرنامج الحكومي الذي لا يركز على النقاط الآتية ستكون مسيرته بالاتجاه المنحرف والمشبوه، وهذه النقاط هي:

أ. محاسبة المسؤولية ومتابعة النتائج وأولوية تنفيذ القرارات والسيطرة عليها.

ب. الاستفادة من الصراع المستدام والاستحواذ على محصلة القرارات الداخلية والخارجية.

ج. معالجة الفساد والسيطرة عليه.

د. العمل بمبدأ ومؤشر محاسبة المسؤولية والشفافية.

هـ. السير على وفق قواعد قانون الإدارة المالية الحديثة.

و. تحقيق تغيير واضح ومهم في هوية الاقتصاد العراقي بدءا من تحقيق النمو الاقتصادي والتنويع وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية.

ز. تسيير حركة القوة الاقتصادية والقوى الاستراتيجية الكبيرة في الموازنة الجارية كطلب فعال (الموازنة الجارية أو الاستثمارية) باتجاه تفعيل الموارد العاطلة وتحقيق عمليات استثمارية استراتيجية كبيرة.

المصادر

(1) حسن عباس علوان، حوكمة السياسة المالية تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2020.

(2) البنك الدولي – تقارير التنمية الاقتصادية في العراق.

(3) دراسات حول اقتصاد ال سوق الاجتماعي – ألمانيا وسويسرا.

(4) وزارة التخطيط العراقية – رؤى تنموية للعراق 2030.

(5) كتاب "ثروة الأمم" – آدم سميث.

(6) تقارير صندوق النقد الدولي حول الاقتصادات الانتقالية.